

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٠ فبراير ٢٠٠٣

## العولمة تزيد الفجوة البحثية بين الدول الصناعية والنامية

بمشاركة عدد كبير من الباحثين المصريين والعرب والأجانب في الفترة من 18 - 21 يناير الحالي يهدف إلى زيادة كفاءة الباحثين بالدول النامية ومحاولة تقليل الفجوة البحثية بين العالم المتقدم والنامي مع مراعاة استقلالية البحث العلمي وتحقيق التقارب بين مجالي البحوث والتطبيقات العملية. وأشارت إلى أن العولمة أصبحت من حقائق القرن الحادي والعشرين وليس المطلوب قبولها أو رفضها بل البحث في كيفية إدارتها لمصلحة الجميع لتعزيز الاستفادة من مكاسب العولمة.

وقالت إن البحوث بالدول النامية ينبغي تطويعها لخدمة أهداف التنمية الشاملة والعمل على إزالة القيود التي تعوق التجارة الحرة والمنافسة.

ومن ناحية أخرى قالت الدكتورة هدى رشاد الاستاذ بالجامعة الأميركية بالقاهرة وعضو مجلس الأمناء للمنظمة العالمية للتنمية أن الفجوة في مجال البحث العلمي بالدول النامية والمتقدمة تتفاوت مشيرة إلى ضرورة ربط أهداف البحث العلمي بمتطلبات التنمية في الدول الفقيرة والابتعاد عن البحوث النظرية التي يكون مصيرها الإهمال.

وأضافت أن التوازن بين الباحثين بالشمال والجنوب يمكن تحقيقه عن طريق زيادة الاحتكاك بين الطرفين وزيادة ميزانيات البحوث في الدول النامية عن طريق المنح التي تقدمها هيئات التمويل الدولية والاتفاق على قواعد بحثية عامة يلتزم بها الباحثون بالدول النامية والمتقدمة.

وأكد الدكتور أحمد جلال المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية على ضرورة الاستفادة من التقنيات البحثية بالدول المتقدمة وقيام الحكومات بالدول النامية بتوفير المخصصات المالية لتنمية البحث العلمي.

القاهرة - ش أ: رغم الجهود المبذولة من جانب المؤسسات الدولية لتقليل الفجوة البحثية بين الدول المتقدمة والنامية تتزايد الفجوة بين الطرفين لأن غالبية البحوث الاقتصادية والاجتماعية والتنموية تعد وتمول من جانب الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات في ضوء ضعف مساهمة المؤسسات المستقلة في دعم وتمويل بحوث التنمية الشاملة بالدول النامية.

ويقول الدكتور نين سكووير المدير التنفيذي للمنظمة العالمية للتنمية أن المنظمة تسعى إلى إزالة التفاوت بين الدول النامية والصناعية في المجالات البحثية من خلال تنظيم المؤتمرات التي تسهم في التعارف وبناء أرضية مشتركة للتفاهم بين الطرفين وتمويل بحوث التنمية الشاملة في الدول الفقيرة وإشاعة روح البحث العلمي في العالم.

وأوضح سكووير في لقائه بالصحفيين بالقاهرة أن المنظمة العالمية للتنمية تتعاون مع الباحثين والحكومات المحلية في سبعة أقاليم عالمية لمناقشة المشاكل التي تعوق عملية التنمية الشاملة وتوفير الجوائز للباحثين وتمويل البحوث دون أي تدخل من الجهات الحكومية أو جماعات ضغط أجنبية. وأضاف أن المنظمة التي تبلغ ميزانيتها البحثية 11 مليون دولار تحصل على تمويل من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي والولايات المتحدة وفرنسا وكندا وعدد من الدول الصناعية الأخرى.

وأشار رئيس المنظمة العالمية للتنمية إلى أن حوالي 80 دولة استفادت من المنح التي تقدمها المنظمة لخدمة أغراض بحوث التنمية الشاملة.

ومن جانبها قالت الدكتورة هبة جندوسة المدير التنفيذي لمندى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا أن الهدف من المؤتمر الرابع للمنظمة العالمية للتنمية الذي يعقد بالقاهرة